# الفصل الثالث عشر

# شخصية سعد زغلول

obeikandl.com

تولى سعد زعامة الأمة في دور من أهم أدوار حياتها القومية واقترنت بأعظم ثورة في تاريخها الحديث وأسلمت له الأمة قيادها عن طواعية واختيار من أواخر سنة ١٩١٨ إلى أن انتقل إلى رحمة الله سنة ١٩٢٧ وظلت ذكراه بعد وفاته تملآ الأسماع والأذهان فمن واجبنا ومن حقه علينا أن نفرد هذا الفصل لشخصيته.

ولد سعد في شهر ربيع الأول سنة ١٢٧٣هـ (١٨٦٥م) في بلدة ابيانه من بلاد مركز فوه بمديرية الغربية وكان أبواه الشيخ إبراهيم زغلول من أعيان بلدته وذوي الثراء فيها ووالدته السيدة مريم بنت الشيخ بركات من أسرة كريمة بمنية المرشد القريبة من ابيانه وقد توفى الشيخ إبراهيم زغلول وسعد في سن الطفولة فكفله أخوه من أبيه الشناوي أفندي زغلول وأدخله مكتب القرية وهو في نحو السادسة وتعلم به مبادئ القراءة والكتابة وحفظ القران وانتقل إلى الجامع الدسوقي حيث أتم تجويد القران وتلقى دروسا في النحو والفقه ودخل الأزهر سنة ١٨٧١ ليتم دراسته به وتتلمذ على شيوخه وقرأ كتب التوحيد على الإمام الشيخ محمد عبده وانضوى إلى مجلس السيد جمال الدين الأفغاني الذي هبط مصر لأول مرة سنة ١٨٧٠ وكان يختلف إليه طلاب الحكمة في داره بخان أبي طاقية فكان لهذين الإمامين أثر كبير في توجيه الفقيد إلى التجديد والإصلاح وسلامة المنطق وحرية التفكير وقوة البلاغة والبيان وكان له من ذكائه الفطري ما ساعده على سرعة تكوينه ونضجه الفكري في سن مبكرة.

وعندما تولى الشيخ محمد عبده رئاسة تحرير الوقائع المصرية وهي الصحيفة الرسمية للحكومة اختاره ليكون ضمن هيئة تحريرها وكان لا يزال الشيخ سعد زغلول فعين في أكتوبر سنة ١٨٨٠ محررا بالقسم الأدبي فيها وبذلك انتقل من الأزهر إلى الوظائف الحكومية ثم نقل إلى وظيفة معاون بوزارة الداخلية فغير زي العمامة ولبس الطربوش ثم نقل إلى وظيفة معاون بوزارة الداخلية فغير زي العمامة ولبس الطربوش ثم نقل إلى وظيفة ناظر لقلم القضايا بمديرية الجيزة في الجيزة في أواخر سنة ١٨٨٢ واتجه إلى الدراسات القانونية وهو في الوظيفة لما كان لها من الاختصاص القضائي في المواد الجزئية.

وشبت الثورة العرابية وانتهت بالإخفاق والاحتلال ولم يكن لسعد عمل فيها على أنه عرف بالتشيع لها ففصل من وظيفته في أكتوبر سنة ١٨٨٢ بعد هزيمة الثورة.

وأنهم مع زميل له وهو حسين أفندي صقر بتأليف جمعية سرية تسمى جماعة الانتقام وحقق معهما فتبينت براءتهما وأفرج عنهما بعد اعتقال دام عدة أشهر.

وانتظم سعد في سلك المحاماة سنة ١٨٨٤ فبرزت فيها شخصيته كمترافع قدير ومحام كبير ذكي الفؤاد قوي الحجة بليغ البيان وجمع إلى كفايته النزاهة والأمانة في عمله والاحتفاظ بكرامته فسطع نجمة في سماء المحاماة ونال فيها وفي المجتمع منزلة ممتازة.

وعين سنة ١٨٩٢ قاضيا (مستشارا) بمحكمة الاستئناف فانتقل من المحاماة إلى القضاء وبرزت كفايته كقاض ذي شخصية كبيرة وازدانت مجاميع القضاة وملفاته بأحكامه المليئة بالآراء والمبادئ القانونية السديدة والبحوث العميقة والأساليب الرفيعة في كتابة الأحكام وعرف في قضائه بالاستقلال وسعة الأفق والنزاهة وتحري الحق والعدالة.

على أن انتقال سعد من المحاماة إلى القضاء دل على حالة نفسية لازمته سنين عديدة قبل أن يخوض غمار الحياة العامة وهي إيثار الاستقرار على حياة الكفاح والنضال فالمحماة هي ولا ريب مرادفة للكفاح المستمر الذي لا يعرف تراجعا أو هوادة ومع أن سعدا قد امتاز فيما بعد بقوة النضال السياسي فإنه في هذه المرحلة من تاريخه قد جنح إلى الهدوء والاستقرار وأقر لزملائه المحامين في حفلة تكريمهم إياه أنه اختار القضاء ليستريح بعد العناء.

وقد صاهر في سنة ١٨٩٥ مصطفى فهمي باشا رئيس الوزراء وقتئذ فسعد بزواج كريمته السيدة صفية زغلول التي كانت نعم العضد والشريك له في حياته الخاصة والعامة وكانت رحمها الله مضرب الأمثال في الإخلاص لزوجها ومشاركتها إياه في السراء والضراء والوفاء له في حياته وبعد مماته.اولم يكن سعد يحمل إجازة الحقوق في المحاماة والقضاء ولكنه بعد أن عين مستشارا بمحكمة الاستئناف لم يشأ أن يكون أقل من بعض زملاء له في المؤهلات الشكلية فأكب على درئاسةالحقوق الفرنسية وحصل سنة ١٨٩٧ على إجازة الحقوق من جامعة باريس بدرجة متفوقة.

## سعد زغلول ومصطفى كامل

حينما بدأ مصطفى كامل حياته الوطنية سنة ١٨٩٠ كان سعد لا يزال المحامي النابغ (سعد زغلول) وكان منصرفا إلى عمله في المحاماة ثم عين سنة ١٨٩٢ قاضيا (مستشارا) فانقطع إلى قضائه بدار العدالة وليس يخفي أن سعدا أدرك الثورة العرابية حين كان شابا في مقتبل العمر وهو وإن لم يكن له دور في وقائعها وتطورها لكنه شهد إخفاقها وهزيمتها سنة ١٨٨٢ ولعل هذه الهزيمة قد جنحت به إلى الانصراف وقتا ما عن النضال السياسي فانقطع للمحماة ثم للقضاء وشهد من منصة القضاء جهاد مصطفى كامل ضد الاحتلال على تعاقب السنين وكان سعد يكبره في السن بثماني عشرة سنة ولابد أنه كان معجبا بنضال ذلك الزعيم الشاب الذي لم يعرف اليأس إلى قلبه سبيلا ولقد أفاد من هذا النضال فإن تعيينه وزيرا للمعارف

في أكتوبر سنة ١٩٠٦ كان بلا مراء نتيجة لجهاد كامل ضد الاحتلال في حادثة دنشواي فقد وقعت هذه الحادثة في يونيه سنة ١٩٠٦ فدوي صوته دويا هائلا وأشهد أوروبا والعالم أجمع على فظاعة المحتلين فيها وكان لحملاته صدى بعيد في أوروبا وانجلترا وتخرج لها مركز الحكومة البريطانية وأدركت أن سياستها في مصر تحتاج إلى تبديل وتعديل فاعتزمت استبدال اللورد كرومر قنصلها العام في مصر والمسئول الأول عن سياستها كما اعتزمت إسناد بعض المناصب إلى الأكفاء من المصريين وأن تترك لهم جانبا من السلطة لعلها بذلك تخفف من سخط الأمة على الاحتلال وكان من مظاهر هذه السياسة الجديدة تعيين سعد زغلول وزيرا للمعارف في أكتوبر سنة ١٩٠٦ ثم استقالة اللورد كرومر في أبريل سنة ١٩٠٧ وكلا الحادثين من نتائج جهاد مصطفى كامل في حادثة دنشواي.

وكانت علاقة مصطفى بسعد ودية حتى سنة ١٩٠٦ ويبدو وده مما كتبه (اللواء) في عدد ٧ فبراير سنة ١٩٠٦ عن مرضه قال تحت عنوان (شفاه الله) انحرفت صحة حضرة الأصولي المفضال سعد بك زغلول المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية وقضت بإجراء عملية بسيطة له وقد تمت على غاية ما يرام وأخذت صحته تتحسن تحسنا عظيما مما سر أصدقاءه ومحبيه العديدين الذين يتوافدون كل يوم على منزله لعبادته نسأل الله له الشفاء التام والصحة والعافية حتى تنتفع البلاد بعلمه الغزير ومعارفه الواسعة فهذه الكلمة تدل على تقدير مصطفى لسعد.

ولما عين سعد وزيرا للمعارف امتدح مصطفى صفاته وأمل الخير على يده وكتب في لواء ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٦ تحت عنوان (سعد بك زغلول وزير المعارف) يقول: لما قابل جناب اللورد كرومر أول البارحة سمو الخديو المعظم في سراي رأس التين عرض عليه تعيين سعادة يعد بك زغلول المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية وزيرا للمعارف المصرية فارتاح سمو الخديو لهذا الطلب لما يعهده في سعادة سعد بك من الفضل والعلم والأخلاق القويمة وأن ما يعرفه الناس في أخلاق وصفات سعد بك زغلول وهو في المحاماة أولا وفي القضاء ثانيا يحملهم جميعا على الارتياح لهذا التعيين الذي صادف مصريا مشهورا بالكفاءة والدراية والعلم الغزير وحب الإنصاف والعدل ولكن لما كانت الوزارة من سنوات مضت إلى يوم منصبا لا عمل فيه وكان المستشارين الإنجليز أصحاب السيطرة التامة في النظارات حق للناس أن يتساءلوا عما يعمله سعد بك زغلول في وزارة المعارف بيد المستر دنلوب أم يكون وزيرا اسما وعملا ويحيى سلطة الوزراء المصريين اللهم إننا عرفنا يسعد بك زغلول في ماضيه وحاضره أشد الناس تمسكا باستقلاله وحقوقه وأكثرهم انتقادا على الذين تركوا سلطة مناصبهم لغيرهم وسمعناه بقرع بلهجة حادة الكسالى والمقصرين كبارا كانوا أو صغارا فإذا بقى سعد بك في وظيفته الجديدة كما هو

وكما كان وهو كما نعتقد أملنا خيرا كبيرا للمعارف ورجونا سريان هذه الروح إلى بقية النظار وعودة الحياة المصرية إلى الوزارة على أنه إذا كان جناب اللورد كرومر اختار سعد بك زغلول وزيرا للمعارف تقديرا لعلمه وإعلانا لتغيير جنابه للسياسة الاحتلالية الماضية وأتباعه لسياسة جديدة قاضية بإعطاء المناصب لمستحقيها وتشريف الكفاءة فإن هذه السياسة تقضي قبل كل شيء بأن يكون الوزير وزيرا حقيقة وأن يكون العامل عاملا مؤدبا لوظيفته متمتعا بكل حقوقه لا أن يكون الوزير وزيرا حقيقة وأن يكون العامل عاملا مؤدبا لوظيفته متمتعا بكل حقوقه لا أن يكون الة في يد الموظف الإنجليزي ولوجب أن يكون سعد بك زغلول المدير الفعال لدقة المعارف المصرية والمصلح لخللها الكثير والمحقق لآمال الأمة في نظارة خابت فيها مع المستر دنلوب كل الآمال فنحن لا نبتهج اليوم بتعيين سعادة سعد بك زغلول وزيرا للمعارف إلا بأمل أن يكون كما كان علي مبارك باشا والفلكي باشا وأمثالها ممن خدموا العلم في هذا القطر خدمات خالدة وكانت لهم في مناصبهم الكلمة النافذة والرأي المتبع ونطالبه قبل مطالبنا للاحتلال بأن يكون كذلك وأن يكون في مستقبله كما هو في حاضره وكما في ماضيه الرجل المستقل الذي لا يخدعه منصب ولا مال.

ولكن مصطفى أخذ ينتقد سعدا حين انسحب من مشروع الجامعة المصرية عقب تعيينه وزيرا للمعارف (وكان نائب الرئيس أو الرئيس الفعلي لها) فإنه لم يكد يتولى وزارة المعارف في ٢٨ أكتوبر حتى وقف اجتماع اللجنة وكانت تجتمع في داره ثم اجتمعت في ٣٠ نوفمبر بدار حسن بك جمجوم أحد أعضائها وحضر سعد باشا الاجتماع فأعلن انسحابه من اللجنة بدعوى أن كثرة أعماله في الوزارة لا تسمح له بالاشتراك في مشروع الجامعة مع أن تعيينه وزيرا للمعارف كان أدعى لاضطلاعه بعمل هو من أخص واجبات وزارة (التعليم) وكتب مصطفى كامل في هذا الصدد يقول: كيف يهتم المستشار في الاستئناف بمشروع علمي ولا يهتم به ناظر المعارف وقال في مقالة أخرى إن تخليه يظهر للملأ الخطر الذي يحيق بالمشروعات العامة إذا كان لرجال الحكومة دخل فيها واعتقادنا أن أقوى ضمانة لأمثال مشروع الجامعة المصرية أن يكون القائم بها هو الأمة دون سواها.

وتبين أن انسحاب سعد من رياسة اللجنة كان تحقيقا لرغبة الاحتلال لكي يحيط المشروع وقد أصابه الفتور والركود فعلا بعد انسحابه من اللجنة وبخاصة لأن الحكومة خلقت في هذا الحين (بإيعاز من الاحتلال أيضا) حركة إنشاء الكتاتيب واستحثت الأعيان في مختلف الجهات على التبرع لها معارضة بذلك مشروع الجامعة وبقى المشروع راكدا حتى دبت فيه الحياة حين تولى رياسة لجنته الأمير أحمد فؤاد (المغفور له الملك فؤاد الأول) في سنة ١٩٠٨.

واشتد مصطفى في نقد سعد حين طلبت الجمعية العمومية من الحكومة في مارس سنة ١٩٠٧ جعل التعليم في المدارس الأميرية باللغة العربية وكانت وقتئذ باللغة الإنجليزية فاعترض سعد باشا وكان وزيرا للمعارف على هذا الاقتراح وألفى خطبة طويلة في هذا الصدد سوغ فيها جعل التعليم باللغة الإنجليزية قائلا: إن الحكومة لم تقرر التعليم باللغة الأجنبية لمحض رغبتها أو اتباعا لشهرتها ولكنها فعلت ذلك مراعاة لمصلحة الأمة وقال إذ فرضنا أنه يمكننا أن نجعل التعليم من الآن باللغة العربية وشرعنا فيه فعلا فإننا نكون أسانا إلى بلادنا وإلى أنفسنا إساءة كبرى لأنه لا يمكن للذين يتعلمون على هذا النحو أن يتوظفوا في الجمارك والبوسنة والمحاكم المختلطة والمصالح العديدة المختلفة التابعة للحكومة إلخ.

على أن الجمعية العمومية رفضت اعتراضات سعد باشا على الاقتراح وأقرته بالأغلبية العظمى وقد كانت خطبته دفاعا عن سياسة الاحتلال في التعليم لأن الاحتلال هو الذي أحل اللغة الإنجليزية محل اللغة العربية في التدريس بالمدارس الأميرية فأحدث هذا الموقف ضجة استياء عند الرأي العام.

وكتب مصطفى كامل مقالا في (الاتيندار إجبسيان) عربه اللواء في عدد ٩ مارس سنة ١٩٠٧ تحت عنوان (فشل وزير) قال فيه:

إن الناس قد فهموا الآن بأوضح مما كانوا يفهمون من قبل لماذا اختار اللورد كرومر لوزارة المعارف العمومية صهر رئيس الوزارة (مصطفى فهمي باشا) الأمين على وحيه الخادم لسياسته وفهموا أيضا لماذا قامت الصحف الإنجليزية والصحف المتحزبة للإنجليز وذرت الرماد في العيون قائلة إن الوزير لا الجديد هو من الحزب الوطني في حين أن كل شيء من أحواله وشئونه يدل على شدة ميله إلى السلطة فسعد باشا زغلول قد فشل فشلا عظيما في الجمعية العمومية ولو كان وزيرا أوروبيا يتكلم أمام برلمان لكان قد استقال في الحال ولكنه وزير في مصر يعتقد أن ثقة اللورد كرومر به كافية وحدها لحمايته إلا أن الذين كانوا يحترمون الوزير مقاض ليأسفون على حاضره كل الأسف وليخافون على مستقبله كل الخوف ويفضلون ماضيه كل التفضيل ذلك لأن الوزير قائم الآن على منحدر هائل مخيف.

وزاد في انتقاده إياه امتداح اللورد كرومر له في خطبة الوداع التي ألقاها قبل رحيله عن مصر على حين أنه طعن في المصريين جميعا ورماهم بنكران الجميل.

وصفوة القول أن موقف مصطفى كامل من سعد زغلول كان زديا حتى انسحابه من لجنة مشروع الجامعة ثم تحول إلى موقف انتقاد نزيه وخصومة انسحابه من لجنة مشروع الجامعة ثم تحول إلى موقف انتقاد نزيه وخصومة شريفة تبعا لما اقتضاه الدفاع عن الصالح الوطني العام.

على أن سعدا قد عني بعد ذلك ببعض المشروعات العلمية في وزارة المعارف كاستئناف إرسال البعثات إلى معاهد العلم في أوروبا وإنشاء مدرسة القضاء الشرعي التي أسدت للقضاء وللثقافة العربية جليل الخدمات.

وكان يحرص على الاعتزاز بشخصيته فاصطدم غير مرة بالمستر دنلوب المستشار البريطاني لوزارة المعارف وصاحب الحول والطول فيها أنئذ.

## سعد وفريد

لما تولى فريد زعامة الحركة الوطنية سنة ١٩٠٨ كان سعد لا يزال وزيرا للمعارف في عهد وزارة مصطفى فهمي باشا ثم في عهد وزارة بطرس غالي باشا وكانت الجمعية العمومية قد قررت مطالبة الحكومة بإنشاء مجلس نيابي فردت الوزارة على هذا الطلب في فبراير سنة ١٩٠٨ بأنها ترى أن الوقت لم يحن بعد تشكيل مجلس نواب يرجى منه النفع العام الذي ينتظر من المجالس النيابية فأثار هذا الرد فريدا وعده إهانة للأمة ومتابع لسياسة الاحتلال في الطعن في كفايتها للحكم الدستوري وعارضته ببعث حركة اجتماعية من الأمة بالمطالبة بالدستور وأعد الحزب الوطني العرائض للتوقيع عليها من طبقات الأمة كافة ووقع عليها ستون ألفا ونيف ورفع فريد هذه العرائض إلى الخديو وأحدثت هذه الحركة دوبا كبيرا في البلاد ولكن الحكومة قابلتها بالصمت والجمود واشتركت الوزارة على تعاقب الأيام في إجراءات القمع التي أوعز بها الاحتلال والخديو ضد الحركة الوطنية كتقييد حرية الصحافة وإعادة قانون المطبوعات القديم وتشتيت المظاهر السلمية وما إلى ذلك ولما عرض مشروع مد امتياز قناة السويس على الجمعية العمومية وكان الرأي العام معارضا له بحق دافع عنه سعد في الجمعية بحماسة فاستهدف لسخط الرأي العام ورفضت الجمعية العمومية المشروع،

وفي فبراير سنة ١٩١٠ على أثر مقتل بطرس غالي باشا ألف محمد سعيد باشا الوزارة وعين فيها سعدا وزيرا للحقانية واستمرت هذه الوزارة في مناواة الحركة الوطنية باضطهاد الصحفيين ومحاكمتهم وسنت في يونيه سنة ١٩١٠ قانونا بإحالة تهم الصحافة إلى محاكم الجنايات وقانونا اخر بمعاقبة الاتفاقات الجنائية ولو لم يتوافر فيها أركان الاشتراك في ارتكاب الجريمة وكان غرضها من هذا القانون الأخير قمع الإتفاقات الجنائية السياسية وفي عهد هذه الوزارة أقيمت الدعوى العمومية على فريد بتهمة تحبيذ الجرائم والتحريض على ارتكابها وحكم عليه في يناير سنة ١٩١١ بالحبس ستة أشهر وحوكم للمرة الثانية في سنة ١٩١٢ إذ أقيمت عليه الدعوى العمومية بتهمة التحريض على كراهية على أن سعدا استقال من الوزارة في مارس سنة ١٩١٢ أثناء التحقيق مع فريد بك وصرح في حديث له مع المرحوم أمين بك الرافعي أن

الإجراءات التي اتخذت ضده لم يؤخذ رأيه فيها وكان ذلك من الأسباب التي عجلت باستقالته فاغتبط الرأي العام لاستقالة سعد ولتصريحه في صدد قضية فريد.

ومن أعماله التي يذكرها له المحامون بالخير أنه في عهد ولايته لوزارة الحقانية وضع مشروع قانون المحاماة وصار هذا المشروع قانونا في عهد خلفه حسين رشدي باشا وأنشئت بموجبه مقابة المحامين وهي المؤسسة التي لها الفضل الكبير في رفع شأن المحاماة وصون حقوقها وكرامتها.

## سعد في الجمعية التشريعية

أتيح لسعد باستقالته من الوزارة أن ينال تدريجا عطف الأمة وكانت قوة شخصيته ومواهبه العديدة وكراهية الشعب لوزارة محمد سعيد باشا التي استقال منها كفيلة بأن تجعل الأنظار تتطلع إليه وترجو منه أن يؤدي للبلاد بعيدا عن قيود الوزارة ما يستطيع من خدمات.

فلما أنشئت الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣ تقدم سعد للانتخابات فيها ورشح نفسه في دائرتين بالقاهرة وساعد الحزب الوطني في هذه الانتخابات عاهدة على أن يكون في الجمعية منضما إلى المعارضة وعقد أنصار الحزب له الاجتماعات الانتخابية وزكوه وناصروه ففار في العضوية في دائرتي الخليفة وبولاق اللتين رشح نفسه فيهما وكان فريد في منفاه فأرسل له برقية تهنئة على نجاحه.

كان سعد أقوى شخصية في الجمعية التشريعية وكان لها بحكم نظامها وكيلان أحدهما تعينه الحكومة والثاني ينتخبه الأعضاء أما الرئيس فكان يعين من قبل الحكومة وقد انتخب سعد وكيلا للجمعية وجاء انتخابه للوكالة دليلا على اعتراف زملائه له بالزعامة.

برزت مواهب سعد الخطابية في الجمعية التشريعية فكانت خطبه فيها تسترعى الأنظار وتنال الإعجاب من سامعيها وقارئيها وأولاه زملائه زعامة المعارضة في الجمعية فكان أهلا لهذه الزعامة واضطلع بها بجدارة واستحقاق وقد وقف تجاه وزارة سعيد باشا البغيضة إلى الشعب مواقف معارضة قوية رفعت منزلته من الشعب وعضته صحافة الحزب الوطني وأثنت عليه في هذه المواقف ولما استقال سعيد باشا في إبريل سنة ١٩١٤ وخلفه في رئاسة الوزارة حسين رشدي باشا فلم يصطدم بوزارته مثلما اصطدم بوزارة سعيد باشا هذا إلى أن رشدي باشا قد عرف بصراحته ونفوره من سياسة الدسائس فلم يجعل للمعارضة مجالا لاختصامه ومناوأته على أن الجمعية التشريعية لم يمتد بها الأجل فقد انفضت في يونيه سنة ١٩١٤ وختمت بذلك الفصل التشريعي الأول والوحيد لها ولم تجتمع بعد ذلك لنشوب الحرب العالمية الأولى.

# الحرب العالمية الأولى

أعلنت الحرب العالمية الأولى في أغسطس سنة ١٩١٤ وعطلت الجمعية التشريعية وقد ساير سعد الانقلاب الذي وقع في ديسمبر سنة ١٩١٤ ولزم الصمت طيلة مدة الحرب ولم تبد منه حركة معارضة للسياسة البريطانية فلم ينله سوء في هذه الفترة العصيبة من حياة مصر القومية.

في أعقاب الحرب

فلما وضعت الحرب أوزارها تولى زعامة الحركة التي قامت للمطالبة بالاستقلال كما فصلناه في موضعه من كتاب ثورة سنة ١٩١٩ وبدأت الحركة بتأليف الوفد المصري عقب مقابلة سعد وزميله عبد العزيز فهمي بك وعلي شعراوي باشا للسير ونجت المعتمد البريطاني في مصر يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ تولى سعد رئاسة الوفد منذ تأليفه وكان اختياره للرئاسة باتفاق جميع زملائه فكانت زعامته موضع الرضا والاتفاق ولم تلق أية عقبة في طريها وقد توصلت إلى هذه الحقيقة في كتابي عن الثورة إذ قلت في هذه الظروف تقدم سعد زغلول باشا الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية وأخذ يعمل على تأليف جماعة لرفع صوت مصر والمطالبة بحقوقها وتبادل الرأي في هذا الشأن مع بعض من كانوا يتصلون به بصلة الزمالة في الجمعية التشريعية أو الصداقة الشخصية وكانت وكالته للجمعية التشريعية وهي الهيئة الرسمية شبه النيابة القائمة في ذلك الحين وزعامته للمعارضة في هذه الجمعية واعتراف زملائه له بالزعامة وقوة شخصيته ومواهبه ومكانته ومقدرته الخطابية كل أولئك كان يؤهله لرئاسة هذه الهيئة والتحدث عن الأمة في تقرير مصيرها.

وقد ترادفت الحوادث السياسة بعد تأليف الوفد حتى إذا ما اعتقلت السلطة البريطانية سعدا وزملائه الثلاثة هبت الثورة من أقصى البلاد إلى أقصاها وكان من أول مطالب المتظاهرين الإفراج عن سعد فسجلت الثورة زعامته للأمة وصار رمزا للثورة وزعيمها غير مدافع مما زاد من مكانته في الأمة واشتدت حركة الثورة في مختلف الأرجاء فاهتزت لها الحكومة البريطانية وأخذت تفكر تفكيرا جديا في علاجها وكان أول ما اعتزمته الإفراج عن سعد وكان معتقلا في مالطة فأفرج عنه يوم ٦ إبريل ١٩١٩ فازداد الشعب تعلقا به وسافر من مالطة إلى باريس ولحق به أعضاء الوفد وهناك طفقوا يطرقون أبواب مؤتمر الصلح ولكنها أوصدت دونهم وصم المؤتمرون أذانهم عن سماع طلباتهم.

وتجلى تعلق الشعب بسعد وثقته به حين حضرت لجنة ملنر إلى مصر في أواخر سنة ١٩١٩ فإن الأمة قاطعتها مقاطعة محكمة وأحالتها على الوفد إذ هي أرادت أن تعرض ما لديها

من أراء أو مقترحات في المسألة المصرية وكان هذا الاتجاه توكيدا وتثبيتا لزعامة سعد ولما عادت لجنة ملنر إلى إنجلترا اتصلت به وكان بباريس واستدعاء اللورد ملنر إلى لندن للمفاوضة في حل المسألة المصرية وتولى المفاوضة سنة ١٩٢٠ على رأس هيئة الوفد.

لم يكن موقف سعد من هذه المفاوضة صحيحا ولا سليما لأنه لم يركز القضية الوطنية في الجلاء وهو جوهر الاستقلال بل قبل أن يجعله موضع المساومة وارتضى وجود قاعدة عسكرية بريطانية في البلاد وإن كان قد حدد مكانها بالشاطئ الأسيوي بفتاة السويس وأغفل السودان إطلاقا حقا أن موقف زملائه في الوفد كان أضعف منه وكانوا في الأغلبية يستعجلون عقد الاتفاق مع انجلترا ولو كان في إهدار للجلاء ووحدة وادي النيل ولكن هذا الاتجاه من أغلبية أعضاء الوفد لا يسوغ موقف سعد في هذه المفاوضات وقد انتهت بقطعها في نوفمبر سنة ١٩٢٠ إذ لم تقبل لجنة ملنر إدخال التحفظات التي تقدم بها الوفد على مشروع المعاهدة.

ويبدو لنا أن سعدا أراد أن يتدارك خطأه في مفاوضاته مع ملنر فأعلن حين اقتربت مرحلة المفاوضات الرسمية حملة قوية على مشروع المعاهدة وفي غضون ذلك عاد إلى مصر في أبريل سنة ١٩٢١ فاستقبلته الأمة بأعظم مظاهر الابتهاج والحماسة وكان استقباله سلسلة لا نهاية لها من المظاهرات والزينات والأفراح والحفلات المنقطعة النظير واستبان من هذا الاستقبال أن الأمة قد وضعت فيه ثقتها المطلقة وكأنه قد ملكها روحا وقلبا وشعورا وتأكدت زعامته للأمة بشكل لم يسبق له مثيل من قبل وهنا وقع الخلاف المشهور بينه وبين عدلي ومعظم أعضاء الوفد ووقع الانقسام الذي فصلنا الكلام عنه في الفصل الأول من الكتاب وقد أيدنا رأينا فيه فلا نعود إليه تفصيلا وإنما من الحق أن ننوه بما دلت عليه الحوادث اللاحقة وهو أن خصوم سعد في الوفد كانوا يرون فيه عقبة في سبيل الاتفاق مع انجلترا وكان هذا أكبر مأخذ لهم عليه وهذا وحده يكفي لرجحان مفته عليهم عند الحكم على هذا الخلاف على أن الذي يؤخذ على سعد أنه هاجم عدلي وأعضاء الوفد المنفصلين ومخالفيه في الرأي عامة مهاجمة عنيفة وحمل عليهم الحملات الشعواء وألب عليهم الجماهير في حين لم يكن الأمر يقتضي ذلك إذ كانت البلاد في حاجة إلى استمرا الوحدة في صفوفها قدر الاستطاعة وكان سعد يستطيع بلا مراء أن يعالج الأمور بغير استدامة أسباب الانقسام ولكنه لم يفعل بل زاد الانقسام على يده تفاقما واستفحالا ولا ريب في أن إنجلترا قد أفادت من هذا الصدع الذي أصاب بناء الوحدة.

وعلى أثر إخفاق المفاوضات الرسمية التي تولاها عدلي استهدف سعد لاضطهاد الإنجليز من جديد إذ اعتبروه العقبة الجوهرية التي عطلت عقد المعاهدة فاعتقلوه للمرة الثانية ونفوه وبعض أنصاره إلى جزائر سيشيل فازداد الشعب تعلقا به وعطفا عليه وتأييدا له وكان ظن الإنجليز أن نفيه للمرة الثانية يضعف نفوذه في المحيط السياسي ولكن الحوادث أخلفت ظنونهم

وظل اسم سعد وهو في منفاه العامل الأكبر أثرا في هذا المحيط والشخصية المسيطرة على السياسة المصرية ويبدو أن الإنجليز كانوا في هذه المرة يعتزمون إبقاءه في المنفى إلى غير رجعة ولا ينوون أن يكرروا ما فعلوه حينما نفوه أول مرة إلى مالطة إذ أفرجوا عنه بعد حوالي شهر من اعتقاله بها ولكن حوادث الاغتيال التي تعاقبت بعد نفيه الثاني والتي كان الدافع الأكبر إليها إنذار الإنجليز أنه ما دام سعد في المنفى فلا تنقطع هذه الحوادث قد جعلتهم يعبدون النظر في شأنه فنقلوه إلى جبل طارق مراعاة لصحته واضطروا للإفراج عنه في مارس سنة ١٩٢٣ فزادت مكانته في نفوس الشعب وتجلت هذه المكانة في الانتخابات البرلمانية الأولى التي جرت في يناير سنة ١٩٢٤ وكانت انتخابات حرة فاكتسح الوفد الميدان وفاز بتسعين في المائة من مقاعد النواب فبرهنت هذه النتيجة على التفاف الشعب حول سعد والوفد ما في ذلك شك.

## سعد في الوزارة

واجه سعد في الوزارة حربا من ناحيتين: (الإنجليز والسراي، فالإنجليز كانوا يأملون فيه ويريدون منه أن يقبل مشروع المعاهدة ولكنه أخلف ظنهم من هذه الناحية وكان موقفه في محادثاته سنة ١٩٢٤ مع المستر رمزي ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية سليما مشرفا ومن الحق أن تقول إنه أول وزير مصري واجه الإنجليز رسميا بعظم مطالب البلاد الوطنية وهذه المطالب هي:

أولا: سحب جمع القوات البريطاني من الأراضي المصرية

ثانيا: سحب المستشار المالي والمستشار القضائي

ثالثا: زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ولا سيما في العلاقات الخارجية التي تعرقل بالمذكرة التي أرسلتها الحكومة البريطانية إلى الدول الأجنبية في مارس سنة ١٩٢٢ قائلة إن الحكومة البريطانية تعد كل سعي من دولة أخرى للتدخل في شئون مصر عملا غير ودي.

رابعا: عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات في مصر.

خامسا: عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت في حماية قناة السويس.

سادسا: استمساكه بالنسبة للسودان بتصريحاته التي أدلى بها في البرلمان المصري وقد لخصها البيان البريطاني عن المحادثات بأنه مطالبة بملكية مصر العامة للسودان ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة (انظر ص ٢٢٥).

وكان تقديم سعد لهذه المطالب بصفة رسمية ومواجهة الحكومة البريطانية بها شجاعة منه وإقداما وبخاصة لأنها كانت السبيل إلى إقصائه عن الوزارة إذ جعل نفسه هدفا لسياسة انجلترا العدائية حياله مما أدى به فعلا إلى الاستقالة في نوفمبر سنة ١٩٢٤.

أما السراي فكانت تنقم من سعد تمسكه بسلطات الشعب الدستورية وكانت تبغي أن تؤول إليها هذه السلطات ولكن سعدا أبى أن تلين له قناة أمام مطالب السراي ومن هنا ظهر النضال بينه وبين الملك فؤاد وقد وقف سعد في هذا النضال موقفا مشرفا جديرا بزعامته للأمة وكان الملك ينقم منه وصوله إلى رئاسة الوزارة بإرادة الأمة واعتزازه بثقتها فاحتمله على مضض وما فتئ يتطلع إلى الأفق يرقب ما تؤتيه به الحوادث لكي يضرب ضربته التي يقضي بها الزعيم المستند إلى قوة الشعب عن منصب الحكم ويقضي بعد ذلك على منزلته الشعبية بقوة الحكومة التي تخلفه ولقد أفلح في المرحلة الأولى من برنامجه ولكنه أخفق في المرحلة الثانية ففي المرحلة الأولى انتهز فرصة تغير الإنجليز على سعد لتمسكه بمطالبه في محادثاته من ماكدونالد فأخذ يثير الأزمات الداخلية إحراجه (أنظر ص ٢٢٦) إلى أن وقعت حادثة السردار المشئومة وهاج غضب الإنجليز على سعد وعدوه مسئولا عن الحادثة فاستقال أمام مطالبهم الجائرة.

ومن الواجب أن تنوه إلى استقالته لم تكن بفعل السياسة البريطانية وحدها بل إن للسراي وللمستوزرين دخلا كبيرا في دفعه إليها فكأن مؤامرة قد اتفق عليها بين هؤلاء وأولئك لإقصاء وزارة الشعب عن الحكم وإحلال وزارات الأقلية أو وزارات السراي محلها وقد رأيت كيف أضعف هذا الوضع جبهة مصر حيال العدوان البريطاني وكيف استغلته انجلترا في مختلف المناسبات لكي تضغط على مصر وتضعها منها موضع الضعيف المتخاذل أمام العدو القوي المتماسك.

استقال سعد من الوزارة في نوفمبر سنة ١٩٢٤ وهنا بدأت المرحلة الثانية من سياسة الملك وهي تأليف وزارة يصطنعها لتحقيق برنامجه في القضاء على الوعامة الشعبية وتمكين السراي من حصر سلطات الحكم في يدها وكان ظن الملك أن أية وزارة يعينها تستطيع أن تخضع هذا الشعب المهيض الجناح في نظره ولكن الحوادث جاءت على عكس ما ظن وقدر كما تراه مفصلا في موضعه من الكتاب وبقيت الأمة مؤيدة للزعامة الشعبية فبرهنت على قوة النضال وإباء للضيم وثبات في تمسكها بحقوقها واعتزاز بشخصيتها ونفور من الحكم المطلق وتلك لعمري صفات دلت على تقدم الأمة السياسية.

ومن الحق أن نعترف لسعد بأنه كان مناضلا عظيما عن سلطة الأمة تلك السلطة التي هي قوام النظام الديمقراطي في الشعوب الحرة وهنا رجحت أيضا كفته على كفة معظم خصومه فإن جلهم (ومن الإنصاف ألا أقول كلهم) قد ملئوا السراي في إهدار سلطة الشعب فكانوا عونا لها على الشعب ومن أسف أن بعض خلفاء سعد وتلاميذه قد نقضوا عهده من هذه الناحية

وانضموا إلى جبهة الحم المطلق متحالفين متعاونين مع خصوم الدستور الأقدميين فتنكروا لماضيهم في النضال عن سلطة الأمة وكانوا في ذلك من الخاطئين ومن عجب أنهم مع ذلك ظنوا ينتسبون إليه ويتسمون باسمه فما أكثر ما في بلادنا من متناقضات وما أعظم الفرق أحيانا بين الأسماء والمسميات.

## زعامة سعد

أن الزعامة هي قدرة الإنسان على أن يقود الجماهير وأن يجمع حوله أكثر ما يمكن من الأنصار والمؤيدين أو المعترفين بزعامته.

ولا شك أن سعدا قد جمع حوله منذ أواخر سنة ١٩١٨ إلى أن توفى سنة ١٩٢٧ أكبر ما يمكن من الأنصار وكانت له مقدرة عجيبة في اقتياد الجماهير وقد جمع حوله بغير منازع الغالبية العظمى من الأمة على اختلاف طبقاته وطوائفها فزعامته أصبحت حقيقة من حقائق التاريخ القومي لمصر الحديثة ولئن نازعه بعض معاصريه فإنهم بعد أن خاصموه عادوا إلى الاعتراف بزعامته اعتبر ذلك في الائتلاف الذي حدث سنة ١٩٢٥ فقد أقر له خصومه السابقون بزعامته وولوه رئاسةالبرلمان الذي انعقد من تلقاء نفسه في نوفمبر سنة ١٩٢٥ وأسندوا إليه رئاسةالمؤتمر الوطني الذي جمع الأحزاب المؤتلفة كلها في فبراير سنة ١٩٢٦ واعتبر ذلك أيضا في أن الحزب الوطني ارتضى حين تأليف الوفد في نوفمبر سنة ١٩١٨ أن يمثل في هيئة الوفد بزعامة سعد وإنما الخلاف على أشخاص من يمثلونه فلم يتم تمثيله وعندما عقد الميثاق الوطني بين الوفد والحزب الوطني في نوفمبر ١٩٢٢ لمناسبة انعقاد مؤتمر لوزان (ص١٠٤) كان من قواعده المطالبة ة بفك اعتقال سعد (وكان وقتئذ في منفاء بجبل طارق) ليتمكن من رئاسةالهيئة المتحدة المكونة من الوفد والحزب الوطني وأن يكون اسم هذه الهيئة الوفد المصري.

ولما اضطر سعد إلى أن يتنحى عن رئاسة الوزارة سنة ١٩٢٦ كان هو الذي اختار من يرأسها فاختار عدلي سنة ١٩٢٦ واختار ثروت سنة ١٩٢٧ فهذه الظواهر كلها تدل دلالة صريحة على أن زعامة سعد للأمة قد اعترف بها الجميع.

## المأخذ على سعد

أهم المأخذ على سعد أنه رسم خطة المفاوضة مع انجلترا مع بقاء قواتها العسكرية في البلاد والطريقة المثلى كما أسلفنا تقتضي تركيز القضية الوطنية في الجلاء عن وادي النيل والنضال في سبيل هذا الجلاء وعدم التساهل في أمره لأنه هو جوهر الاستقلال وقد ظهرت

عيوب المفاوضة فيما استتبعته من تساهل وتنازل عن كثير من حقوق البلاد الاستقلالية في مختلف المفاوضات.

وبدأ تنازل سعد في مشروعه الذي قدمه إلى لجنة ملنر سنة ١٩٢٠ فإنه أقر النقطة العسكرية البريطانية في مصر وإن كان اشترط أن تكون على الضفة اليمنى لقناة السويس وأغفل السودان بتاتا وكان هذا المشروع هو نقطة الارتكاز التي كان يستند إليها المفاوضون لتسويغ مشروعات المعاهدة.

لقد كان واجبا على سعد أن يرسم للأمة طريق المقاومة المستمرة وأن يركزها في الجلاء فلا يتفاهم مع انجلترا إلا بعد الجلاء لأنه ليس مطلوبا من أمة تتمسك باستقلالها أن تتفاهم مع دولة تحتل بلادها.

ومن ناحية أخرى لم يوجه الأمة توجيها اقتصاديا في كفاحها القومي لقد كانت منزلته الكبرى التي نالها من الأمة تكفل استجابتها إليه هو دعاءها إلى النضال في هذا الميدان لكي تسترد استقلالها الاقتصادي والمالي الذي هو ولا شك من دعائم استقلالها الوطني والسياسي ولو أنه وضع لها برنامجا اقتصاديا واسع المدى الذي تتحرر به من التبعية الأجنبية في حياتها الاقتصادية والمالية وتعهد هذا البرنامج بالرعاية والتنفيذ لكان له في هذه الناحية فضل كبير على البلاد ولكن أهمل هذا الجانب الإنشائي مع أن الأمة كانت على استعداد لأن تخطو الخطوات الواسعة الموفقة في هذا المضمار فإهمال يعد هذا الجانب الهام من حياة مصر القومية هو مأخذ كبير على زعامته وعلى سياسته العامة.

وثمة مأخذ آخر وهو أنه لم يقدر عواقب الانقسام الذي حدثت في صفوف الأمة سنة ١٩٢١ فلم يعمل على تلافيه وكان في استطاعته أن يتلافاه.

حقا إن خصومه في الوفد يحملون التبعة الأولى في هذا الانقسام كما بينا في الفصل الأول ولكنه هو أيضا يحمل التبعة معهم وكان في مقدوره أن يجد حلولا شتى لرأب الصدع الذي أصاب وحده الأمة ولكنه على العكس زاد في أسباب الانقسام وهاجم خصومه مهاجمة عنيفة دون مقتض وأباح في مهاجمتهم أساليب من النضال أفسدت حياة البلاد السياسية.

ولقد لبى الدعوة إلى الوحدة سنة ١٩٢٥ وهذا يدل على أن الدعوة في ذاتها قوية سليمة وكان واجبا أن يلبيها سنة ١٩٢١ أو سنة ١٩٢٣ لا أن ينتظر حتى سنة ١٩٢٥ وكان عليه بعد أن ظفر بالثقة العظمى التي أولاها إياه الشعب في هذه الحالة تكون دعوة كريمة صادرة عن شعور بالقوة لا عن خوف من الهزيمة كان واجبا عليه أن يمكن لبعض خصومه من مقاعد

البرلمان ولو عن طريق التعيين في مجلس الشيوخ ولو فعل ذلك لبدأ على عمله طابع الإيثار والسعي لتأليف القلوب ولكنه لم يفعل وهذا موضع ضعف كبير في حياته السياسية.

ويؤخذ أيضا على سعد أنه في وزارته أقر قاعدة المحسوبية في التعيينات والترقيات وجهر بها في حديثه بجريدة الليبرتية كما تقدم بيانه (ص٢٠٣) وكان واجبا عليه أن يحارب هذا الداء الذي هو بلا مراء من شر الآفات التي تفسد أداة الحكم ولا يخفف من تبعيته أن خصومه في الحكم كانوا أيضا يتبعون هذه القاعدة فإن الزعيم الذي نال ما نال من ثقة الغالبية العظمى من الأمة كاان مطلوبا منه أن يصلح العيوب التي تضر بالبلاد ويرسم الخطط الكفيلة بتقدمه ونهضتها فإقرار سعد لقاعدة المحسوبية في الحكومة كان من أكبر المأخذ على سياسته.

ومن الإنصاف لسعد أن نقول إنه في السنين الأخيرة من حياته قد تدارك بعض أخطائه فكان لا يميل إلى عقد معاهدة تربط مصر بانجلترا وأثر أن تظل البلاد طليقة من قيود التحالف معها ومن ناحية أخرى رضى بالتخلي عن رئاسة الوزراء سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٢٧ وكان أحق بها بوصف كونه زعيم الأغلبية وكان هذا منه إيثارا يحمد له حقا إنه ارتضى هذا الإيثار لأن خصومه قد أقروا له بالزعامة عليهم وحفظوا له مكانته في المحيط السياسي بحيث كان هو الرئيس المعنوي لهم ولكن هذه الملابسات لا تغض من قيمة المثل الذي أعطاه.

وهاأنذا قد ذكرت ما وسعه الجهد من الحديث عن شخصية سعد فعلى قد التزمت جانب الحق والإنصاف فيما كتبت عنه ذاكرا ما له وما عليه وليس أولى وأبقى من الحق ولا أجدر منه رائدا لنا فيما نقول ونعمل.

# الفصل الرابع عشر